

التوكل أصول وضوابط

بقلم/ هيثم بن جواد الحداد

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وبعد، فقد خلق الله العباد ليعتقدهم؛ أيهم يطيع، فيكون جزاؤهم جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين مخلدين فيها، وأيهم يعصي فيكون جزاؤه جهنم، لا يموت فيها ولا يحيى.

وطاعة الله عز وجل هي القيام بالأعمال الصالحة التي رتب الله عز وجل الأجر والثوبة على فعلها، والانتفاء عن الأعمال الطالحة التي لا يحبها الله ولا يرضها.

ومن رحمة الله عز وجل بهذه الأمة أن جعل أبواب الخير وأعمال البر واسعة متعددة ومتنوعة، فمنها أعمال بدنية، وأخرى قلبية.

فأعمال الجوارح متوقفة على أعمال القلب، صحة وفساداً، ثواباً وعقاباً: (إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى)، فأعمال القلوب أعظم خطراً وأكثر أهمية من أعمال الجوارح، ذلك أن القلب هو منبع الإيمان، أو الكفر، ومحل الصحة والفساد، قال تعالى: ﴿أولئك الذين طبع الله على قلوبهم وسمعهم وأبصارهم﴾ [النحل/ ١٠٨]، وقال: ﴿في قلوبهم مرض فزادهم الله مرضاً﴾ [البقرة/ ١٠]، وعلى سلامته رتب الله الفلاح، فقال جل من قائل: ﴿يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم﴾ [الشعراء/ ٨٩]، وهو سيد الأعضاء: (ألا إن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله، ألا وهي القلب)، قاله من لا ينطق عن الهوى ﷺ، وكَسَبُ القلب هو مناط الثواب والعقاب قال جل وعلا: ﴿ولكن يؤخذكم بما كسبت قلوبكم﴾ [البقرة/ ٢٢٥].

إن الحديث عن القلب وأعمال القلوب يطول، لا يمكن أن تأتي به كلمة أو كلمات أو مقالة أو حتى بحث.

وللأسف، فعلى الرغم من أهمية أعمال القلوب، إلا أنها لم تلق الاهتمام الكافي من المسلمين، سواء في جانب العلم أو العمل.

وفي ما يأتي دراسة متواضعة عن عمل من أهم أعمال القلوب، ألا وهو التوكل، كان مقصودها الأساسي البحث عن الضوابط الشرعية المتعلقة بهذا العمل القلبي؛ ذلك أنني لم أجد في حدود ما اطلعت عليه، من البحوث والكتابات التي أفردته بالبحث، مَنْ أولى الجانب التأصيلي لهذا الموضوع حقه من الاهتمام به، بل لم أجد فيها كذلك إجابات شافية لبعض المسائل المتعلقة به، إلا ما كان منثوراً هنا وهناك، لم يجمع ببحث مستقل، ووجدت أغلب تلك الكتابات تميل إلى الجانب الوعظي الإرشادي، مغفلة التأصيل العلمي الشرعي العلمي لبعض الجوانب الهامة المتعلقة بهذا الموضوع.

فأسأل الله عزّ وجل أن أكون بهذه الدراسة قدمت ما افتقدته في تلك الكتابات، علماً بأنني اقتصرْتُ هنا من النقول على ما رأيت أنه يفي بالغرض في بحث المسألة التي نحن بصدد بحثها، ولم أشأ الاستيعاب، والله الموفق، وعليه التكلان.

فضل التوكل وحكمه:

إن التوكل من أعظم المقامات، وأرفع الدرجات، وأجل الأعمال الصالحة، وأنبّل أعمال القلوب، ولهذا ورد عن سعيد بن جبير - وروي أيضاً عن ابن عباس - قال: (التوكل جماع الإيمان)، وفضائله وثمراته تُنال في الدنيا قبل الآخرة، أما في الدنيا فأولها طمأنينة القلب وسكون النفس، لما يعلم المتوكل أن الأمور كلها بيد الله تعالى فلا يحصل له إلا ما قدره الله له، وكتبه، وعندئذ تحصل له القناعة وهي من أعظم كنوز هذه الدنيا، فيعيش قريح العين، هاديء البال، وهذه نعمة عظيمة لا يقدرها إلا من حرمها، نسأل الله

ثم إن المتوكل لما أيقن أن الأمور كلها بيد الله جل وعلا، جمع قلبه كله على الله عز وجل، ولم يلتفت قلبه إلى غيره جل وعلا طرفة عين، فإذا اجتمع قلب العبد على الله تعلق قلبه به تبارك وتعالى أيما تعلق، وتبرأ كلية من كل ما سوى الله، فقوي نور التوحيد في قلبه، وكلما ترقى العبد في تلك المرتبة، رسخت شجرة الإيمان في قلبه، وحقق من التوحيد ما يجعله محلاً لمزية ونعمة لا تضاهيها نعمة، وهي دخول الجنة بغير حساب، ولعل هذا هو السر الذي نال به المتوكل كمال التوكل هذه المزية.

فلذلك كان التوكل من أعظم الطرق الموصلة إلى الله عز وجل، يقول الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى معلقاً على قوله تعالى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [المائدة/ ٢٣]: «فجعل التوكل على الله شرطاً في الإيمان، فدل على انتفاء الإيمان عند انتفائه، وفي الآية الأخرى: ﴿وَقَالَ مُوسَى يَا قَوْمِ إِن كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِن كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ﴾ [يونس/ ٨٤] فجعل دليل صحة الإسلام التوكل، وقال: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [إبراهيم/ ١١] فذكر اسم الإيمان هاهنا دون سائر أسمائهم دليل على استدعاء الإيمان للتوكل، وأن قوة التوكل وضعفه بحسب قوة الإيمان وضعفه، وكلما قوي إيمان العبد كان توكله أقوى، وإذا ضعف الإيمان ضعف التوكل، وإذا كان التوكل ضعيفاً فهو دليل على ضعف الإيمان ولا بد»^(١). أ.هـ.

وقال - رحمه الله - في موطن آخر معلقاً على قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ [الطلاق/ ٣]: «قال بعض السلف جعل الله لكل عمل جزاء من نفسه، وجعل جزاء التوكل عليه نفس كفايته، فقال: ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ [الطلاق/

(١) طريق المجرتين: (٢٣٨).

[٣]، ولم يقل فله كذا وكذا من الأجر كما في الأعمال، بل جعل نفسه كافٍ عبده المتوكل عليه وحبيبه وواقيه، فلو توكل العبد على الله حق توكله وكادته السموات والأرض ومن فيهن، لجعل الله له مخرجاً وكفاه ونصره»^(١) أ.هـ.

ويقول ابن جزري: «وهو - أي التوكل - من أعلى المقامات لوجهين، أحدهما: قول الله عز وجل: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾ [آل عمران / ١٥٩]، والآخر الضمان الذي في قوله: ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ [الطلاق / ٣]^(٢) أ.هـ.

ومن أهم ما ورد في فضل التوكل، حديث ابن عباس في السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بلا حساب ولا عذاب، فقال في وصفهم: (هم الذي لا يسترقون، ولا يكتون وعلى ربهم يتوكلون). وسيأتي تمام سياقه.

ومن أهم آثار التوكل الدنيوية أيضاً، حصول المطلوب للإنسان بأدنى الأسباب وأيسر السبل، ولهذا جاء في حديث عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه عن الرسول ﷺ: (لو أنكم تتوكلون على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير، تغدوا خفافاً وتروح بطاناً...) ^(٣) الحديث، يقول الحافظ ابن رجب رحمه الله: «(ويدل - أي الحديث - على أن الناس إنما يؤتون من قلة تحقيق التوكل، ووقوفهم مع الأسباب الظاهرة بقلوبهم ومساكنتهم لها، فلذلك هم يتعبون أنفسهم في الأسباب، ويجهدون فيها غاية الاجتهاد، ولا يأتيهم إلا ما قدر لهم، فلو حققوا التوكل على الله بقلوبهم لساق إليهم أرزاقهم مع أدنى سبب، كما يسوق إلى الطير أرزاقها بمجرد الغدو والرواح وهو نوع من الطلب والسعي ولكنه سعي يسير)»، ثم نقل عن ابن أبي حاتم قوله: «وهذا الحديث أصل في

(١) تيسير العزيز الحميد: (٥٠١).

(٢) التسهيل: (١ / ٢١٨).

(٣) رواه الرمذي والنسائي في الكبرى وابن ماجة وأحمد وغيره وهو حديث صحيح، [المجلة].

التوكل، وأنه من أعظم الأسباب التي يستجلب بها الرزق»^(١). أ.هـ.

لقد طغت الحياة المادية على البشر؛ كل البشر، أهل الإسلام وغيرهم، فتراهم يبالغون في ملاحظة الأسباب وأخذ الاحتياطات، وصرف جل الأوقات في ملابسة الأسباب المادية، ويهملون أعظم الأسباب وهو التوكل على الله عز وجل خالق الأسباب، ومرتب النتائج عليها.

لقد انغمس الناس في حمأة الحياة الدنيا، وتعلقوا بأسبابها، فلهذا وكلهم الله إليها، وأنزل من المصائب والحن، ما ازداد الناس بها شغلاً يبحثون لها عن الحلول، فلا يكادون يجدون حلاً مادياً حتى يتليهم الله بمعضلة أكبر من سابقتها، وهكذا لا يكادون يخرجون من حفرة إلا وقعوا في أكبر منها، وما ذاك إلا لبعدهم عن الله عز وجل، واعتمادهم على أنفسهم، ووقوفهم عند الأسباب المادية، وصدق الرسول ﷺ إذ يقول: (من جعل الهموم همماً واحداً؛ همَّ المعاد، كفاه الله سائر همومه، ومن تشعبت به الهموم من أحوال الدنيا لم يبال الله في أوديتها هلك)^(٢).

أنظر إلى ذلك الرجل المسكين الذي يكد ويتعب في البحث عن لقمة العيش، لا يسمع عن طريق لكسب المال إلا وطرقه، يعيش في همّ ونكد، بسبب هذه اللقمة، لا يقر له قرار ولا يهدأ له بال، إذا جمع ما يكفيه يومه، فكر في جمع ما يكفيه شهره، وإذا فعل ذلك فكر في جمع ما يكفيه سنته بل ما يكفيه عمره، بل ما يكفيه ويكفي أبنائه، بل إنه لا يفكر في مجرد الكفاية، وهكذا إلى نهاية حياته.

وينسى هذا المغرور المسكين أن يكلّ الأمور كلها لله، ويعتمد عليه ويشق به، ويسأله

(١) جامع العلوم والحكم: (٣٨٢).

(٢) رواه ابن ماجه عن ابن مسعود، وهو حسن، ((صحيح الجامع)): (٦٠٦٥).

من خيرَي الدنيا والآخرة، فلن يأتيه من رزقه إلا ما كتب له، ألم يقل رسول الله ﷺ: (لن تموت نفس حتى تستوفي أجلها فاتقوا الله وأجملوا في الطلب)^(١).

يقول حاتم الأصم - الذي كان يقال له لقمان هذه الأمة - لما له من كلام الحكمة والمواعظ: ((لي أربعة نسوة وتسعة أولاد، ما طمع شيطان أن يوسوس إليّ في أرزاقهم، وهذا وهو يسأل شقيقا البلخي، فيقول مذ صحبتني أي شيء تعلمت مني؟ فقال ست كلمات، رأيت الناس في شك من أمر الرزق، فتوكل على الله، قال الله تعالى ﴿وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها﴾ [هود / ٦]^(٢).

ولا تزال قضية تشغل العالم من شرقه إلى غربه، ومن شماله إلى جنوبه، يهتم بها الصغير قبل الكبير، جندت لها الدول من الطاقات البشرية والمادية، ما يكفي لإطعام جوع العالم، ألا وهي الأمن الغذائي، أتعبتهم هذه القضية، ونسوا ربهم وخالقهم، بل كأنهم خلقوا من غير خالق، واكلوا أنفسهم لغير الله عزّ وجل، فوكلهم الله إلى أنفسهم فاستحوذ عليهم الشيطان، فساق إليهم حيلة خبيثة من صنعه ألا وهي تحديد النسل، حسّبوا غلات الأرض، ونسبة التكاثر، فوجدوها غير متناسبة، إذ لا بد من التوازن حتى تعيش الأجيال القادمة حياة كريمة، هكذا يزعمون، ونسوا الله، فأنساهم أنفسهم: ﴿ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة أعمى قال رب لم حشرتني أعمى وقد كنت بصيرا قال كذلك أتتك آياتي فنسيتها وكذلك اليوم تنسى﴾ [طه / ١٢٤].

أما النصوص الواردة عن السلف في فضل التوكل فهي مستفيضة يطول البحث بذكرها، فمنها ما ورد عن سعيد بن جبير أنه قال: «التوكل جماع الإيمان»^(٣)، وعن حاتم الأصم:

(١) ابن ماجه والحاكم وغيرهم وهو حديث صحيح [المجلة].

(٢) سير أعلام النبلاء: (٤٨٦ / ١١).

(٣) المصنف لأبن أبي شيبة: (٣٥٣ / ١٠)، وابن أبي الدنيا في التوكل، وسير النبلاء: (٣٥٢ / ٤).

«من أصبح مستقيماً في أربع فهو بخير: التفقه ثم التوكل، ثم الإخلاص ثم المعرفة»^(١)
وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ومن أعرض عن التوكل فهو عاص لله ورسوله، بل خارج
عن حقيقة الإيمان»^(٢).

معنى التوكل في اللغة والشرع

التوكل لغة:

قال في اللسان: «يقال توكل بالأمر إذا ضمن القيام به، ووكلت أمري لفلان أي ألقأته
إليه واعتمدت فيه عليه، ووكل فلان إذا استكفاه أمره ثقة بكفايته أو عجزاً عن القيام
بأمر نفسه، ووكل إليه الأمر: سلمه، ووكله إلى رأيه وكلا ووكولا: تركه»^(٣).

وفي القاموس المحيط «التوكل إظهار العجز والاعتماد على الغير»^(٤).

التوكل شرعاً:

لقد تكلم العلماء الغارفون كثيراً حول حقيقة التوكل، وكل نظر إليه من وجهة معينة،
فبنى عليها تعريفه، وقد نقل ابن القيم رحمه الله في «مدارج السالكين» جملة من هذه
التعاريف.

ومن أجمع وأحسن التعريفات التي وقفت عليها قول من قال بأن التوكل هو: «اعتماد

(١) سير أعلام النبلاء: (١١ / ٤٨٦).

(٢) مجموع الفتاوى: (٣ / ١٠).

(٣) «اللسان» (١١ / ٧٣٤)، مادة وكل.

(٤) ترتيب القاموس (٤ / ٥٨٩)، وانظر «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (٤ / ١٨٩)، و«فتح الباري» لابن حجر
كتاب الرقاق باب ومن يتوكل على الله فهو حسبه (١١ / ٣١٢).

القلب على الله عز وجل في استجلاب المصالح ودفع المضار من أمور الدنيا والآخرة كلها، وكلت الأمور كلها إليه وتحقيق الإيمان بأنه لا يعطي ولا يمنع ولا يضر ولا ينفع سواه»^(١).

فالتوكل إذا أن تتخذ الله وكيلاً، ولهذا لما سئل يحيى بن معاذ متى يكون الرجل متوكلاً، قال: إذا رضي بالله وكيلاً^(٢).

ولا يمكن لأحد أن يتخذ أحداً وكيلاً إلا إذا وجد في هذا الوكيل القوة والأمانة على ما سيتوكل عليه فيه، وهذا لا يمكن إلا إذا علم بأحوال هذا الوكيل علماً دقيقاً، وبعد ذلك يثق فيه، ثم يعتمد عليه اعتماد كلياً، ولهذا كان التوكل من أعم المقامات تعلقاً بالأسماء الحسنی، كما سيأتي.

وهذه المعاني راجعة إلى المعنى اللغوي كما هو ظاهر.

التوكل والأسباب:

إن علاقة التوكل بالأسباب هي السبب الرئيسي للخلاف في حقيقة التوكل ومدلوله، وقد وقف كثير من الناس تجاهها على طرفي نقيض، وخلاصة ذلك:

أن من جرد التوكل عن الأسباب بالكلية؛ لا يصح التوكل عنده إلا إذا ترك الإنسان الأسباب كلها توكلأً على اله وثقة به، فهذا قد عطل الأسباب.

ويقابل ذلك من بالغ في الأخذ بالأسباب والاعتماد عليها، بل التفت إليها التفاتاً

(١) «جامع العلوم والحكم»، شرح حديث لو أنكم تتوكلون على الله حق توكله لرزقكم كما ترزق الطير.

وقارن مائي فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد (١/ ٢٥٥).

(٢) مدارج السالكين: (٢/ ١٢٠).

كاملاً، وظن أنها الفاعلة، وغفل عن قدرة الله وأنه هو مسبب الأسباب، فهذا قد عطل التوكل.

قال سهل بن عبد الله التستري : «من طعن في الحركة فقد طعن في السنة، ومن طعن في التوكل فقد طعن في الإيمان»^(١).

ويلخص النووي رحمه الله مذاهب العلماء حول هذا الموضوع بقوله: «اختلفت عبارات العلماء من السلف والخلف في حقيقة التوكل، فحكى الإمام أبو جعفر الطبري وغيره عن طائفة من السلف أنهم قالوا: لا يستحق حقيقة التوكل إلا من لم يخالط قلبه خوف غير الله تعالى من سبع أو عدو، وحتى يترك السعي في طلب الرزق ثقة بضمان الله تعالى له رزقه، واحتجوا بما جاء في ذلك من الآثار».

وقالت طائفة: حدة الثقة بالله تعالى والإيقان بأن قضاءه نافذ، وإتباع سنة نبيه ﷺ في السعي في مالا بد منه من المطعم والمشرب والتحرز من العدو، كما فعله الأنبياء صلوات الله تعالى عليهم أجمعين.

قال القاضي عياض: وهذا المذهب هو اختيار الطبري وعامة الفقهاء، والأول مذهب بعض المتصوفة وأصحاب علم القلوب والإشارات.

وذهب المحققون منهم - أي من الصوفية - إلى نحو مذهب الجمهور، ولكن لا يصح عندهم اسم التوكل مع الالتفات والطمأنينة إلى الأسباب بل فعل الأسباب سنة الله وحكمته، والثقة بأنه لا يجلب نفعاً ولا يدفع ضرراً، والكل من الله تعالى وحده. هذا كلام القاضي عياض.

قال الأستاذ أبو القاسم القشيري - رحمه الله تعالى - : «إعلم أن التوكل محله القلب،

(١) : «مدارج السالكين» (٢/ ١٢١).

وأما الحركة بالظاهر فلا تنافي التوكل بالقلب بعد ما تحقق العبد أن الثقة من قبل الله تعالى، فإن تعسر شيء فبتقديره وان تيسر فبتيسيره»^(١). أ.هـ

ويقول الإمام أحمد رحمه الله تعالى: «التوكل عمل القلب، قال ابن القيم: ومعنى ذلك أنه عمل قلبي، ليس بقول اللسان ولا عمل الجوارح، ولا هو من باب العلوم والادراكات»^(٢).

فالتوكل إذاً عمل قلبي محض، ثم إن الحركة بالجوارح ومنها الأخذ بالأسباب، ليست من ماهية التوكل، لكن قد يتعين على العبد الأخذ بالأسباب من حيث أنه أمر بتعاطيها، ولأنها سنة الأنبياء والمرسلين؛ ولأن تعطيلها تعطيل للأمر والحكمة كما قال ابن القيم رحمه الله، والآيات والأحاديث والآثار الدالة على ذلك - أعني وجوب الأخذ بالأسباب - متكاثرة متظافرة متعاضدة لا تقبل الشك، ولا الاحتمال بوجه من الوجوه، فلا داعي لإطالة البحث بذكرها، إذ هي من المسلمات، وقد قال الإمام أحمد رضي الله تعالى عنه - في رجل جلس في بيته أو في المسجد، وقال: لا أعمل شيئاً حتى يأتيني رزقي -، فقال: «هذا رجل جهل العلم، فقد قال النبي ﷺ: (إن الله جعل رزقي تحت ظل رمحي)^(٣)، وقال: (لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير تغدوا خفافاً وتروح بطاناً) فذكر أنها تغدوا وتروح في طلب الرزق، وكان الصحابة يتجرون ويعملون في نخلهم، والقذوة بهم»^(٤). أ.هـ

فالأخذ بالأسباب على هذا الوجه مع استقرار معنى التوكل في القلب، لا ينافي

(١) النووي على مسلم: (٣ / ٩١)، وانظر «الجامع في أحكام القرآن»: (٤ / ١٨٩)، «فتح الباري»: (١١ / ٤١٨).

(٢) «مدارج السالكين»: (٢ / ١١٩)، وكذا نص ابن جزى في «تفسيره»: (١ / ٢١٨).

(٣) الحديث جزء من حديث رواه الإمام أحمد وغيره وهو حديث صحيح [المجلة].

(٤) «فتح الباري»: (١١ / ٣١٢).

التوكل، ولا يقدر فيه. وعليه فإن المذهب الحق هو الوسط بين الطرفين، فلا يعطل التوكل ويعتمد على الأسباب، ولا تعطل الأسباب اعتماداً على التوكل، وذلك بأن يعتمد على الله عز وجل، ويؤخذ بالأسباب المشروعة التي لا تنافي التوكل والاعتماد على الله.

إشكال وجوابه في مسألة الأخذ بالأسباب:

هذا الذي ذكرناه هو الذي يظهر أنه القول الوسط، والمذهب الحق، الذي تؤيده الأدلة، وكلام الأئمة، إلا أن الناظر يتأمل في بعض النصوص وبعض عبارات السلف، قد يظهر له ما يعارض ذلك، مما يحتاج إلى بيان وتجلي.

فظاهر بعض النصوص يفيد أن التوكل لا يصح إلا بتعطيل الأسباب؛ كلها أو بعضها.

فمن هذه النصوص التي قد توهم أن من التوكل ما يستلزم ترك الأخذ ببعض الأسباب، حديث ابن عباس رضي الله عنه في الصحيحين: في السبعين ألفا الذين يدخلون الجنة بلا حساب ولا عذاب، فقال رسول الله ﷺ في وصفهم: (هم الذين لا يسرقون ولا يكتون ولا يتطيرون وعلى ربهم يتوكلون)، فوصفهم بترك هذه الأسباب وامتدحهم بالتوكل.

ومنها حديث المغيرة بن شعبة عن رسول الله ﷺ: (من اكتوى أو استرقى فقد برئ من التوكل)^(١).

ومنها كذلك ما ثبت في صحيح مسلم عن عمران بن حصين - وهو أحد رواة حديث السبعين ألفاً - «إن الملائكة كانت تسلم عليه فلما اكتوى، انقطع عنه التسليم، فلما ترك

(١) الزمذي وابن ماجة وأحمد والحاكم والحديث صحيح، «صحيح الجامع»: (٥٩٥٧).

الاكتواء عاد إليه التسليم»^(١).

ويؤيد ما تقدم من أحاديث، آثار وردت عن بعض الأئمة، من ترك الأخذ ببعض الأسباب، مثل التداوي، قد سئل الإمام أحمد عن التداوي فقال: «أحب لمن عقد التوكل وسلك هذا الطريق ترك التداوي من شرب الدواء وغيره»^(٢)، وكما ورد عن إسحاق بن راهويه حينما سئل أيدخل الرجل المفاضة بغير زاد؟ فقال: «إن كان مثل عبد الله بن منير (أحد شيوخ البخاري)، فنعم»^(٣).

جواب هذا الإشكال:

وللعلماء في الجواب عن هذه الأحاديث أو الآثار، وما في معناها من وصف المتواكلين بأنهم لا يباشرون الأخذ بالأسباب، مسالك:

المسلك الأول:

فذهبت طائفة إلى التأويل قال الحافظ: «وسلك الكرمانى في الصفات المذكورة مسلك التأويل فقال: (ولا يكتون)، معناه إلا عند الضرورة مع اعتقاد أن الشفاء بيد الله لا من مجرد الكي، وقوله: (ولا يسترقون) معناه بالرقى التي ليست في القرآن والحديث الصحيح، كرقى الجاهلية وما لا يؤمن أن يكون فيه شرك، وقوله: (ولا يتطيرون)، أي لا يتشاءمون بشيء، فكأن المراد أنهم يتركون أعمال الجاهلية في عقائدهم»^(٤).

(١) صحيح مسلم «كتاب الحج»، باب جواز التمتع، مسلم مع النووي: (٢٠٦ / ٨).

(٢) الأداب الشرعية: (٣٤٨ / ٢)، إحياء علوم الدين: (٢٧٩ / ٤).

(٣) سير أعلام النبلاء: (٣١٧ / ١٢).

(٤) الكرمانى على البخاري: (٤٤ / ٢٣)، وانظر فتح الباري: (٤١٨ / ١١).

قال القاضي عياض: «وقد ذهب إلى هذا التأويل غير واحد ممن تكلم على هذا الحديث، ولا يستقيم هذا التأويل، وإنما أخبر ﷺ أن هؤلاء لهم مزية وفضيلة، يدخلون الجنة بغير حساب، وبأن وجوههم تضيء إضاءة القمر ليلة البدر، ولو كان كما تأوله هؤلاء لما اختص هؤلاء بهذه الفضيلة، لأن تلك هي عقيدة جميع المؤمنين ومن اعتقد خلاف ذلك كفر»^(١).

المسلك الثاني:

قال الداودي: «وطائفة إن المراد بالحديث الذين يجتنبون فعل ذلك في الصحة خشية وقوع الداء، وأما من يستعمل الدواء بعد وقوع الداء به فلا»، وقد قدمت هذا وغيره عن ابن قتيبة... وهذا اختيار عبد البر.

قال النووي: «غير أنه معترض بما قدمته من ثبوت الاستعاذة قبل وقوع الداء»^(٢).

[ومن المسالك أيضاً:] «قال الحلبي يحتمل أن يكون المراد بهؤلاء المذكورين في الحديث، من غفل عن أحوال الدنيا، وما فيها من الأسباب المعدة لدفع العوارض، فهؤلاء لا يعرفون الاكتواء ولا الاسترقاء، وليس لهم ملجأ فيما يعتريهم إلا الدعاء والاعتصام بالله، والرضا بقضائه، فهم غافلون عن طب الأطباء ورقى الرقاة، ولا يحسنون من ذلك شيئاً والله أعلم»^(٣).

[ومن الطرق أيضاً:] «إن المراد بترك الرقى والكسي: الاعتماد على الله في دفع الداء والرضا بقدره، لا القدح في جواز ذلك لثبوت وقوعه في الأحاديث الصحيحة وعن

(١) النووي على مسلم: (٣/ ٩٠).

(٢) النووي على مسلم: (٣/ ٩٠).

(٣) «فتح الباري»: (١٠/ ٢٢٤).

السلف الصالح، لكن مقام الرضا والتسليم أعلى من تعاطي الأسباب، وإلى هذا نحا الخطابي ومن تبعه، قال ابن الأثير: هذا من صفة الأولياء المعرضين عن الدنيا وأسبابها وعلاقتها، وهؤلاء هم خواص الأولياء، ولا يرد على هذا وقوع ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم فعلاً وأمرأ؛ لأنه كان في أعلى مقامات العرفان ودرجات التوكل، فكان ذلك منه للتشريع وبيان الجواز، ومع ذلك فلا ينقص ذلك من توكله»^(١).

قال القاضي: ((وهذا ظاهر الحديث، ومقتضاه أنه لا فرق بين ما ذكر من الكي والرقي وسائر أنواع الطب))^(٢).

قلت: وهذا التأويل فيه نظر أيضاً؛ فهو يقتضي أن التوكل لا يصح إلا بتعطيل الأسباب؛ كل الأسباب كما هو ظاهر كلامهم.

ولو قال أصحاب هذا الرأي إنما مقصودنا بعض الأسباب لا كلها؛ لكان ذلك مقبولاً، لكنهم لم يبينوا لنا تلك الأسباب التي قصدوها، وما هو المعنى الجامع لها، وما هو السر في كونها تنافي كمال التوكل، وهذا هو موضوع البحث أصلاً.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن مداومة الرسول ﷺ على تعاطي بعض الأسباب، وأخذ الحذر في الحروب، على وجه الدوام، وتطبيه، والحث عليه مرات متعددة، ثم بيانه فوائد كثيرة من الأطعمة مثل العسل والحبة السوداء، وهي - بلا شك - نوع من الأدوية، ثم الإرشاد إلى بعض أنواع الطب والحث عليها، مثل الحجامة وغير ذلك، كل ذلك لا يقال معه إنما ورد لبيان الجواز في التشريع فقط، وأن الأكمل والأفضل تركه، سيما وإن سيرة السلف الصالح على وجه العموم - لا حوادث الأعيان والخصوصيات - دالة على

(١) النووي على مسلم: (٩٠ / ٣)، فتح الباري: (٢٢٤ / ١٠).

(٢) النووي على مسلم: (٩٠ / ٣).

الذي نقول: من أن الأخذ بهذه الأسباب، وما في حكمها أمر مشروع لا مجرد أنها أمر جائز، فالأخذ بها لا ينافي كمال التوكل بحال.

نعم قد يقال: إن هناك من الأسباب ما تركه أفضل وأكمل، وهذا ما نحن في صدد بيانه، والله أعلم.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن مساواة الرقي والكي من بين أنواع الطب فيه نظر كما سيأتي.

[ومن المسالك]: «ذهب بعضهم إلى تخصيص الرقي والكي من بين أنواع الطب لمعنى، وأن الطب غير قادح في التوكل إذ تطب رسول الله ﷺ والفضلاء من السلف، وكل سبب مقطوع به، كالأكل والشرب والغذاء والري لا يقدح في التوكل عند المتكلمين في هذا الباب، ولهذا لم ينف عنهم التطب، ولهذا لم يجعلوا الاكتساب للقوت على العيال قادحاً في التوكل إذا لم يكن ثقته في رزقه باكتسابه، وكان مفوضاً في ذلك كله إلى الله تعالى.

والكلام في الفرق بين الطب والكي يطول، وقد أباحهما النبي ﷺ وأثنى عليهما، لكنني أذكر نكتة تكفي، وهو أنه ﷺ تطب في نفسه وطب غيره، ولم يكتو وكوى غيره، ونهى في الصحيح عنه أمته، وقال: ما أحب أن أكتوي»^(١). هذا آخر كلام القاضي، والله أعلم.

فهؤلاء لهم مزية على غيرهم، فقد أتوا بدرجة من التوكل، أفضل وأكمل وأعلى من غيرها من الدرجات، والتوكل - كأني عمل قلبي - متفاوت درجاته، فمنه كمال التوكل، أو التوكل المستحب، ويليه في الدرجة والمنزلة التوكل الواجب.

وعليه، فإن من الأعمال والأسباب ما تنافي ملاسته كمال التوكل، أو التوكل

(١) النووي على مسلم: (٣ / ٩٠).

المستحب، ولا تنافي التوكل الواجب، ومنها ما ملابسته تنافي أصل التوكل، أو التوكل الواجب.

وليس كل ملابسة لسبب من الأسباب تقدر في أصل التوكل، إذا حقق الإنسان صدق الاعتماد القلبي على الله عز وجل وأيقن بأنه لا ينفع ولا يضر إلا هو، ولم يلتفت قلبه إلى الأسباب، حتى ولو لابسها بجوارحه، وقد تقدم مثل ذلك في كلام النووي وغيره، وهذا المذهب هو الذي تجتمع به الأدلة وتتسق به النصوص والآثار.

إذا تقرر هذا، بقي علينا أن نميز بين الأسباب التي تنافي ملابستها كمال التوكل، من التي لا تنافي ملابستها أصل التوكل، أو التوكل الواجب.

لقد نص الحديث على بعض الأسباب التي تنافي ملابستها أصل التوكل: مثل الاسترقاء- وهو طلب الرقية- والاكْتِواء، لكن هل هناك غيرها، وما هو المعنى الجامع لها، أم هي أمر تعبدي توقيفي؟.

إن ظاهر الحديث، والتعقيب على هذه الأمور بقوله ﷺ: (وعلى ربهم يتوكلون)، يدل على أنها ليست تعبدية توقيفية صرفة، بل إن لها معنى جعلت من أجله تنافي كمال التوكل، ولهذا قال القاضي: «تخصيص الرقي والكي من أنواع الطب لمعنى».

لكن بقي النظر في هذا المعنى، ما هو؟

هذا المعنى يحتمل أمرين حسب ما وقفت عليه:

الأول: قول صاحب تيسير العزيز الحميد حيث قال: «إنما المراد أنهم يتركون الأمور المكروهة مع حاجتهم إليها توكلأً على الله، كالاسترقاء والاكْتِواء، فتركهم له ليس لكونه سبباً، بل لكونه سبباً مكروهاً، لاسيما والمريض يتشبث بما يظنه سبباً لشفائه بخيط

العنكبوت، أما نفس مباشرة الأسباب، والتداوي على وجه «لا كراهة فيه فغير قاذح في التوكل»^(١).

وكراهة الكي مروية عن غير واحد من السلف منهم إمام أهل السنة أحمد بن حنبل، للنهي الوارد فيه^(٢).

ولعل كراهة الاسترقاء مبنية على أن فيها نوع توجه إلى المخلوقين، وهي من جنس السؤال، قال ابن تيمية: «أما المسترق فإنه يسأل غيره ويرجو نفعه وتمام التوكل ينافي هذا»^(٣).

وقال أيضاً: «وسؤال الخلق في الأصل محرم لكنه أيبح للضرورة، وتركه توكلأ على الله أفضل»^(٤).

وقال معلقاً على حديث السبعين ألفاً: «فمدح هؤلاء بأنهم لا يسترقون، أي لا يطلبون من أحد أن يرقهم الرقية من جنس الدعاء فلا يطلبون من أحد ذلك»^(٥).

وقد أشار ابن حجر إلى هذا الاحتمال - وإلى الاحتمال التالي - بقوله: «وأما النهي عنه فإما على سبيل الاختيار والتنزيه، وإما عما لا يتعين طريقاً إلى الشفاء»^(٦).

الثاني: وهو معنى إشارة ابن حجر السابقة، في قوله: «وأما عما لا يتعين طريقاً إلى

(١) «تيسر العزيز الحميد»: (١١١).

(٢) قال ابن حجر في «فتح الباري»: (١٥٦ / ١٠): «وحاصل الجمع - أي بين الأحاديث - أن الفعل يدل على الجواز، وعدم الفعل لا يدل على المنع، بل يدل على أن تركه أرجح من فعله، وكذا الثناء على تاركه».

(٣) نقلاً من «فتح الباري»: (٤٠٩ / ١١).

(٤) «الفتاوى» لابن تيمية: (١٨١ / ١).

(٥) «الفتاوى»: (١٨٢ / ١).

(٦) «فتح الباري»: (١٥٦ / ١٠).

الشفاء»، وأوضح منها ما حققه الغزالي، حيث جعل استخدام الكي والرقية: «غاية التعمق في ملاحظة الأسباب لا يليق بالتوكلين»، ولا شك أن هؤلاء الذين يدخلون الجنة بغير حساب لهم منزلة عن غيرهم، كما تقدم، فلا بد أنهم أتوا بدرجة من التوكل أعلى من غيرهم.

وهذا كله فيه إشارة إلى أن الأعمال تتفاوت من حيث إفضاؤها إلى مسبباتها، وبالتالي تأثيرها في التوكل، وعدمه، فمنها ما يكون إفضاؤه إلى النتيجة قطعياً أو غالباً أو كثيراً، ومنها ما هو على العكس من ذلك.

وقد قسم بعض العلماء^(١) الأسباب والأعمال من حيث إفضاؤها إلى مسبباتها - بفتح الموحدة التحتية أي نتائجها - وارتباطها بها، إلى ثلاثة أقسام:

قال الغزالي: «الأسباب التي يجلب بها النافع على ثلاث درجات، مقطوع به، ومظنون ظناً يوثق به، وموهوم وهماً لا تثق النفس به ثقة تامة ولا تطمئن إليه».

الدرجة الأولى:

المقطوع به، وذلك مثل الأسباب التي ارتبطت الأسباب بها بتقدير الله ومشيئته ارتباطاً مطرداً وهذا القسم قال فيه ابن رجب: «ما أجرى الله العباد به في الدنيا وأمر عباده بتعاطيه، كالأكل عند الجوع، والشرب عند العطش، والاستئصال من الحر، والتدفئ من البرد، فهذا أيضاً واجب على المرء تعاطي أسبابه، ومن قصر فيه حتى تضرر بتركه مع القدرة على استعماله، فهو مفرط يستحق العقوبة». أ.هـ

(١) من نص عليه صراحة الغزالي الشافعي المتوفى سنة (٥٠٥هـ)، وابن جزى الغرناطي المالكي المتوفى سنة (٧٤١هـ)، والشاطبي المالكي المتوفى (٧٩١هـ)، وابن رجب الحنبلي المتوفى سنة (٧٩٤هـ)، هذا بالإضافة إلى إشارة ابن حجر السابقة.

فضابط هذا النوع: أنه ما كان فيه المسبب - بالفتح - لا يحصل إلا بالسبب الذي جعله الله طريقاً إليه، مثل إنجاب الولد، فإنه لا يحصل حتى يتم اجتماع الرجل بالمرأة، فلا يحصل الولد إلا بهذا السبب، وهذا من سنن الله في الخلق، لكن لا بد من التنبيه إلى أن هذا لا يعني أنه متى حصل السبب لزم حصول مسببه - بالفتح - أي نتيجه، فربما تتخلف، وكل ذلك بمشيئته تعالى، فهذا النوع من الأسباب يشبه الشرط بالنسبة إلى العادة، فلا يلزم من وجوده وجود أو عدم، ويلزم من عدمه العدم.

وقد بين الشاطبي هذا النوع وحكمه بقوله: «وكذلك إذا بلغ مبلغ القطع العادي، فواجب عليه - أي الإنسان - أن يتسبب»^(١). وقال ابن جزى: «فهذا لا يجوز تركه»^(٢).

الدرجة الثانية:

التغليب، لا القطع، قال الشاطبي: «... جريان العادات، وكان الغالب فيها وقوع المسببات - بالفتح - على أسبابها وغلب على الظن ذلك»، وعبارة الغزالي: «الأسباب التي ليست متيقنة ولكن الغالب أن المسببات لا تحصل دونها، وكان احتمال حصولها دونها بعيداً كالذي يفارق الأمصار، والقوافل ويسافر البوادي التي لا يطرقها الناس إلا نادراً، ويكون سفره من غير استصحاب زاد. فهذا ليس شرطاً في التوكل، بل استصحاب الزاد في البوادي سنة الأولين، ولا يزول التوكل به بعد أن يكون الاعتماد على فضل الله تعالى لا على الزاد كما سبق، ولكن فعل ذلك جائز»^(٣).

قال ابن رجب في هذا القسم: «ما أجرى الله العادة فيه الأعم الأغلب، وقد يخرق

(١) الموافقات: (١/ ١٤٢)، (٤) أجزاء في مجلدين، بتعليق محمد الخضر حسين.

(٢) «التسهيل في علوم التنزيل» لابن جزى: (١/ ٢١٨).

(٣) «الإحياء»: (٤/ ٢٥٩)، وانظر «التسهيل في علوم التنزيل» لابن جزى: (٢/ ٣١٨).

العادة لمن شاء من عباده»^(١).

وبين الشاطبي حكم هذا النوع بقوله: «فمسألتنا داخلة تحت هذه القاعدة»، وهذه القاعدة التي أشار إليها هي: العمل بغلبة الظن أو القطع، وضرب مثالا لذلك بدخول المفازة بغير زاد إذا غلب على ظنه السلامة جاز، وإلا فلا- فمن تحقق بأن الخروج عن السبب كالدخول فيه بالنسبة؛ لضمان الله الرزق صح أن يقال: إنه لا يجب عليه التسبب فيه... ولكنه عليه السلام ندبهم- أي الصحابة رضي الله عنهم- إلى الدخول في الأسباب المقتضية لمصالح الدنيا كما أمرهم بالأسباب المقتضية لمصالح الآخرة ولم يتركهم مع هذه الحالة فدل على أن الأفضل ما دلهم عليه»^(٢)، وعلى هذا يحمل جواب ابن راهويه السابق، في جواز دخول المفازة بغير زاد.

الدرجة الثالثة:

الأسباب الموهومة أو الضعيفة، قال الغزالي: «ملابسة الأسباب التي يتوهم إفضاؤها إلى المسببات من غير ثقة ظاهرة، كالذي يستقصي في التدبيرات الدقيقة في تفصيل الاكتساب ووجوهه... وهذا مثل الأسباب التي نسبتها إلى جلب المنافع، مثل نسبة الرقية والطيرة والكي بالإضافة إلى إزالة الضرر، فإن النبي وصف المتوكلين بذلك»، فيكون الأخذ بهذا النوع: «غاية التعمق في ملاحظة الأسباب لا يليق بالمتوكلين»، كما تقدم آنفاً، وقال ابن جزى: «الثالث: سبب موهوم بعيد، فهذا يقدم فعله في التوكل»^(٣).

قال ابن رجب: «منها ما يخرقه كثيراً، ويغني عنه كثيراً من خلقه، كالأدوية بالنسبة إلى

(١) «جامع العلوم والحكم»: (٣٨٢).

(٢) «الموافقات»: (١/ ١٤٧).

(٣) «التسهيل» لابن جزى: (٢١٨)، ولعل في العبارة تحريفاً.

كثير من البلدان وسكان البوادي ونحوها)).

فهذا النوع يندب تركه، وذلك حتى يحقق الإنسان كمال التوكل، ويدخل في صفة السبعين ألفاً.

خلاصة ما تقدم:

إن التوكل - وهو من الإيمان - تتفاوت درجاته - كما تتفاوت درجات الإيمان -، فمنه ما هو واجب، يأثم من قصر فيه، ومنه ما هو مستحب، لا يستطيعه أكثر المسلمين، فلا إثم على من لم يحققه.

فأعلى درجات التوكل من اتصف بصفة السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بلا حساب ولا عذاب، وهؤلاء لهم صفات هي:

١- لا يباشرون الأسباب المكروهة مع حاجتهم لها، ثقة وتوكلاً.

٢- يتركون الأسباب التي يتوهم إفضاؤها إلى مسبباتها - بالفتح -، وهي الأسباب الداخلة في القسم الثالث حسب التقسيم السابق، توكلاً على الله.

٣- لا يسترقون، ولا يكتوون، عندهم نوع توجه ولجوء بالسؤال أو غيره إلى المخلوقين، في قضاء مطلوب ما.

وأما التوكل الواجب فحده أن لا يلتفت قلب المؤمن إلى أي سبب، وإن تعاطى أي سبب مشروع، مع وجوب الاعتماد على الله عز وجل وحده في حصول المطلوب.

تنبيهات:

الأول: ليعلم أن هذه الدرجات غير منفصلة تماماً، بل هناك أسباب تقع بينها، وهي أقرب لدرجة منها لأخرى.

ثم إن هذا التقسيم يجوز أن يشمل جميع الأسباب، ولهذا قسّم الغزالي الأدوية أيضاً من جهة أنها سبب لرفع الداء، إلى هذه الدرجات الثلاث.

وعليه فإن المرء يندب أن لا يتعاطى الأدوية التي يكون احتمال تأثيرها وشفائها ضعيفاً أو موهوماً، توكلأ على الله عزّ وجل.

الثاني: ليعلم هنا أن السبب هو مجرد وسيلة لحصول المطلوب، وليس هو المؤثر في المطلوب أو فاعله، وليس له أدنى تأثير على النتائج أو المسببات بنفسه، فقد يبذل الإنسان جهده كله في طلب الرزق فلا ينال منه بقدر ما بذل واتخذ من سبب، وإنما ينال ما كتب له، وفي المقابل فقد يساق إليه رزقه بأدنى سبب يلابسه، بل ربما بدون ملاسته لأي سبب، كمن يكون فقيراً، ثم يحصل له المال الوفير بسبب الإرث.

الثالث: وليعلم أيضاً أن السبب لا يعني ما يعمل به الإنسان أو يلابسه فقط، بل يدخل في معنى الأسباب كل طريقة أو وسيلة حصلت منها أو بها نتيجة؛ مادية كانت تلك الوسيلة أو معنوية، فهذا الذي ورث مالا، لم يلابس هو بنفسه سبباً، لكن رزقه حصل ولا شك بسبب، وإن لم يلابسه بنفسه، وهو وفاة مورثه، وفي هذا يقول ابن تيمية: «بل جميع ما يخلقه الله ويقدره إنما يخلقه ويقدره بأسباب، لكن من الأسباب ما يخرج عن قدرة العبد، ومنها ما يكون مقدوراً له، ومن الأسباب ما يفعله العبد ومنها ما لا يفعله، والأسباب منها معتاد ومنها نادر»^(١). ويقول الشاطبي: «والتسبب غير منحصر في الأسباب المشهورة، فالخارج مثلاً للحج بغير زاد يرزقه الله من حيث لا يحتسب، إما من نبات الأرض...، ولو أن ينزل عليه من السماء أو يخرج من الأرض بخوارق العادات، أسباب جارية يعرفها أربابها المخصوصون بها، فليس هذا الرجل خارجاً عن العمل بالأسباب»^(٢).

(١) «الفتاوى»: (٨ / ٥٣٤).

(٢) «الموافقات»: (١ / ١٧٤).

وإنما أردنا التنبيه على هذا لأن أكثر الناس يحصرون الأسباب في الماديات، بل لا يسمى عندهم سبباً إلا ما كان فيه كدّ وتعَب، فلذلك تراهم يجهدون أنفسهم ويغرقونها في الماديات بحجة السعي والأخذ بالأسباب، وفي نفس الوقت لا يعتبرون الأسباب المعنوية أسباباً، كالدعاء، والالتجاء إلى الله، بل والتوكل نفسه، فلذلك يغفلون عنها، بل ويهملونها، ولو علموا ما فيها لآثروها على غيرها، بل إن من كمال الإيمان أن يقرن الإنسان فعله للأسباب المادية المحسوسة بالتوكل على الله تعالى، والاعتماد عليه، وطلب حصول المطلوب منه وتيسيره له، فإن لم ييسره الله، لم يتيسر البتة، والله المستعان.

ومناسبة الحديث عن الأسباب وموقعها من التوكل، لا بد من الحديث عن:

ما ينافي التوكل:

هناك أمور كثيرة تنافي التوكل رأسا طرفان متقابلان:

الطرف الأول:

القيام بالأسباب على وجه التمام مع الالتفات إليها بقلبه، وهذا يقع لكثير من الناس مع تفاوت في درجة هذا الالتفات، ولا يكاد ينجوا منه إلا طوائف يسيرة، نسأل الله أن نكون منهم، ويوضح شارح الطحاوية حكم هذا النوع بقوله: «ومما ينبغي أن يعلم ما قاله طائفة من العلماء، وهو أن الالتفات إلى الأسباب شرك في التوحيد!...» وبيان ذلك أن الالتفات إلى السبب هو اعتماد القلب عليه ورجاؤه والاستناد إليه، وليس في المخلوقات ما يستحق هذا، لأنه ليس بمستقل، ولا بد له من شركاء وأضداد مع هذا كله، فإن لم يسببه مسخر الأسباب لم يسخر»^(١).

(١) شرح الطحاوية: (٥٢١)، ط السادسة، وهذا الكلام بنصه موجود في «مجموع الفتاوى» لابن تيمية: (٨ / ١٦٩)، ولعله من المواطن التي نقلها ابن أبي العزّ عن ابن تيمية.

ويوضح الشاطبي رحمه الله تعالى أقسام الالتفات إلى الأسباب بقوله: «فالالتفات إلى المسببات بالأسباب له ثلاث مراتب:

أحدها: أن يدخل فيها على أنه فاعل للمسبب، أو مولد له فهذا شرك، أو مضاهاة له والعياذ بالله، والسبب غير فاعل بنفسه والله خالق كل شيء.

الثانية: طلب المسبب عن السبب لا باعتقاد الاستقلال، بل من كونه موضوعاً على أنه سبب لمسبب - بالفتح - فالسبب لا بد أن يكون سبباً لمسبب - بالفتح - لأنه معقوله وإلا لم يكن سبباً، فالالتفات إلى المسبب من هذا الوجه ليس بخارج عن مقتضى عادة الله في خلقه، ولا هو مناف إلى كون السبب واقعاً بقدرة الله تعالى، فإن قدرة الله تعالى عند وجود السبب وعند عدمه، فلا ينافي وجود السبب كونه خالقاً للمسبب - بالفتح -.

لكن هنا قد يغلب الالتفات إليه حتى يكون فَقْدُ السبب مؤثراً ومنكراً، وذلك أن العادة غلبت على النظر في السبب...، وهذا غالب أحوال الخلق في الدخول في الأسباب.

الثالثة: وحاصله يرجع إلى عدم اعتبار السبب في المسبب من جهة نفسه، واعتباره فيه من جهة أن الله مسببه وذلك صحيح»^(١). أ.هـ.

والالتفات إلى الأسباب من حيث هو شرك، يقع على درجتين، كما بينه في «تيسير العزيز الحميد»:

١ - شرك أكبر مخرج من الملة: وهو التوكل على غير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله، كالذين يتوكلون على الأموات والطواغيت في رجاء مطالبهم من النصر والحفظ والرزق والشفاعة.

(١) الموافقات: (١/ ١٣٩ - ١٤٠)، بتصرف يسير.

٢- شرك أصغر: وهو التوكل على المخلوق في الأسباب الظاهرة العادية، كمن يتوكل على أمير أو سلطان، فيما جعله الله بيده من الرزق أو دفع الأذى ونحو ذلك، فهذا نوع شرك خفي.

وأما الوكالة الجائزة هي اعتماد الإنسان على غيره من المخلوقات في فعل ما تقدر عليه، ولكن مع ذلك ليس له أن يتوكل عليه، بمعنى أن يعتمد عليه اعتماداً كلياً معتقداً أن الأمر بيده من دون الله، وإن وكلة، بل لا بد أن يستصحب التوكل على الله في تيسير ما اعتمد على المخلوق فيه، كما قرره شيخ الإسلام^(١).

الطرف الثاني:

ترك الأسباب التي نصبها الله مقتضيات لمسبباتها قدراً أو شرعاً، قال ابن القيم رحمه الله: «لا تتم حقيقة التوحيد إلا بمباشرة الأسباب التي نصبها الله لمقتضياتها قدراً وشرعاً»، وقد مثل رحمه الله لذلك بدفع داء الجوع والعطش والبرد والحر بأضدادها- وذلك مثل النوع الأول من الأسباب حسب التقسيم السابق- وقال ابن تيمية: «وأما من ظن أن التوكل يغني عن الأسباب المأمور بها فهو ضال»^(٢). وقال في الطحاوية: «والإعراض عن الأسباب في الكلية قدح في الشرع»^(٣).

وقال: «ولهذا قال طائفة من العلماء: الالتفات إلى الأسباب شرك في التوحيد، ومحو الأسباب أن تكون أسباباً، نقص في العقل، والإعراض عن الأسباب بالكلية قدح في الشرع، وإنما التوكل المأمور به ما اجتمع فيه مقتضى التوحيد، والعقل، والشرع».

(١) تيسير العزيز الحميد: (٤٩٨).

(٢) «الفتاوى»: (٨ / ٥٢٨).

(٣) (ص ٥٢٠) الطبعة السادسة.

مزائق وأخطاء في موضوع التوكل :

إن التوكل كأي عمل، سواء من أعمال الجوارح أو من أعمال القلوب، لا بد وأن يلبس فيه الشيطان على كثير من الخلق، فيصرفهم عن الصراط المستقيم، فكيف إذا كان للتوكل ذلك الفضل العظيم، ومنزلته من أعمال القلوب كما تقدم، ورحم الله الغزالي إذ يقول في معرض حديثه عن التوكل: «غامض من حيث المعنى شاق من حيث العمل»^(١)، ونذكر هنا بعض المزائق والشبه التي تعرض للسائرين في هذا الطريق، (وأغلبها من كلام ابن القيم رحمه الله) كي نحذر منها، ونكون على بصيرة بها.

فمننا: أن كثيراً من الناس يغفلون عن التوكل على الله عزّ وجل في دخول الجنة والنجاة من النار، مع القيام بأسبابها، وقد قال الله عزّ وجل: ﴿واتقوا الله وعلى الله فليتوكل المؤمنون﴾ [المائدة / ١١].

وقد جعل ابن رجب رحمه الله هذا النوع من الأسباب أول قسم من الأقسام التي مرّ ذكرها آنفاً قال رحمه الله: «الطاعات التي أمر الله عباده بها وجعلها سبباً للنجاة من النار ودخول الجنة، فهذا لا بد من فعله، مع التوكل على الله فيه والاستعانة به عليه، فإنه لا حول ولا قوة إلا به، وما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، فمن قصر في شيء مما وجب عليه من ذلك استحق العقوبة في الدنيا والآخرة شرعاً وقدرًا»^(٢).

ومنها: «اشتباه الطمأنينة إلى الله والسكون إليه، بالطمأنينة إلى المعلوم، وسكون القلب إليه، ولا يميز بينهما إلا صاحب البصيرة، كما يذكر عن أبي سليمان الداراني: أنه رأى رجلاً بمكة لا يتناول شيئاً إلا شربة من ماء زمزم، فمضى عليه أيام، فقال له أبو سليمان

(١) «إحياء علوم الدين»: (٤ / ٢٤٣).

(٢) «جامع العلوم والحكم»: (٣٨٠).

يوماً: أرايت لو غارت زمزم، أي شيء كنت تشرب؟ فقام وقبل رأسه، وقال جزاك الله خيراً، حيث أرشدتني، فإني كنت أعبد زمزم ثم تركه ومضى.

وأكثر المتوكلين سكونهم وطمأنيتهم إلى المعلوم، وهم يظنون أنهم إلى الله. وعلامة ذلك: أنه متى انقطع معلوم أحدهم حضره همه، وبثه وخوفه، فعلم أن طمأنينته وسكونه لم يكن إلى الله»^(١) انتهى.

فإن قيل كيف يعرف العبد أنه معتمد على المعلوم، غير متوكل على الله عز وجل؟

قال الغزالي جواباً على ذلك - في معرض حديثه عن الركون في التجارة إلى البضاعة والمال - : «وعلامته أنه إن سرقت بضاعته، أو خسرت تجارته، أو تعوق أمر من أموره كان راضياً به ولم تبطل طمأنينته، ولم يضطرب قلبه، بل كان حاله قبل ذلك وبعده واحداً، فإن من لم يسكن إلى شيء لم يضطرب لفقده، ومن اضطرب لفقد شيء فقد سكن إليه»^(٢). ومن أساليب معرفة ما إذا كان ركون العبد للسبب أم لا، أن يتصور العبد حاله مع فقد السبب، كيف تكون؟

فإن قيل: هل من دواء ينتفع به في صرف القلب عن الركون إلى الأسباب الظاهرة، وحسن الظن بالله في تيسير الأسباب الخفية؟

أشار ابن القيم رحمه الله تعالى إلى علاج لهذا المرض بقوله: «أنه يعرض عن الاشتغال بالسبب، لتصحيح التوكل بامتحان النفس، لأن المتعاطي للسبب قد يظن أنه حصل التوكل، ولم يحصله لثفته بمعلومه، فإذا أعرض عن السبب حصل له التوكل»^(٣).

(١) «مدارج السالكين»: (٢/ ١٢٩).

(٢) «الإحياء»: (٤/ ٢٦٢).

(٣) «المدارج»: (٢/ ١٣٩).

وعليه فإنه ينبغي على السالكين عدم تعويد أنفسهم التقصي في الأخذ بالأسباب والتدابير لا سيما الدقيقة منها دائماً، بل عليهم أن يتركوا قصداً بعض الأسباب، اختباراً لأنفسهم وامتحاناً لها، وتدريباً لها على الاعتماد المطلق على الله جل وعلا.

ومنها: «اشتباه علم التوكل بحال التوكل، فكثير من الناس يعرف التوكل وحقيقته وتفصيله، فيظن أنه متوكل، وليس من أهل التوكل، فحال التوكل أمر آخر من وراء العلم به، وهذا كمعرفة المحبة والعلم بأسبابها ودواعيها، وحال المحب العاشق وراء ذلك، وكمعرفة علم الخوف، وحال الخوف وراء ذلك، وهو شبيه بمعرفة المريض ماهية الصحة وحقيقتها وحاله بخلافها.

وهذا الباب يكثر فيه اشتباه الدعاوى فيه بالحقائق، والعوارض بالمطالب، والآفات القاطعة بالأسباب الموصلة، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم»^(١).

كما قال رحمه الله: «وكثير من المتوكلين يكون مغبوناً في توكله، وقد توكل حقيقة التوكل وهو مغبون، كمن صرف توكله إلى حاجة جزئية استفرغ فيها قوة توكله، ويمكنه نيلها بأيسر شيء، وتفريغ قلبه للتوكل في زيادة الإيمان والعلم ونصرة الدين، والتأثير في العالم خير، فهذا توكل العاجز القاصر الهمة، كما يصرف بعضهم همته وتوكله ودعائه إلى وجع يمكن مداواته بأدنى شيء، أو جوع يمكن زواله بنصف رغيف، أو نصف درهم، ويدع صرفه لنصرة الدين، وقمع المبتدعين، وزيادة الإيمان ومصالح المسلمين»^(٢).

وفي موطن آخر: «... نعم التوكل على الله في معلوم الرزق المضمون والاشتغال به عن التوكل في نصرة الحق والدين: من أوهى منازل الخاصة، أما التوكل عليه في حصول ما

(١) «المدارج»: (٢/ ١٣٠).

(٢) «المدارج»: (٢/ ١٣٣).

يحبّه ويرضاه فيه وفي الخلق، فهذا توكل الرسل والأنبياء عليهم السلام»^(١).

وقال ابن تيمية: «إن التوكل أعم من التوكل في مصالح الدنيا، فإن المتوكل يتوكل على الله في صلاح قلبه ودينه وحفظ لسانه وإرادته وهذا أهم الأمور إليه»^(٢). وقال «بل التوكل في الأمور الدينية أعظم»^(٣).

وإذا تأملنا حالنا في هذه الأيام نجد أننا في غفلة عن هذا التوكل، وقلما يخطر ببال أحد، وهو أن نتوكل على الله في انتصار الإسلام، وهيمته على الأرض، وفي عودة المسلمين إلى دينهم، وفي دحر أعداء الله.

ومنها: «اشتباه الثقة بالله بالغرور والعجز، والفرق بينهما أن الوثاق بالله قد فعل ما أمر الله به، ووثق بالله في طلوع ثمرته، وتنميتها وتزكيتها، كغارس الشجرة وبأذر الأرض، والمغتر العاجز قد فرط فيما أمر به، وزعم أنه واثق بالله، والثقة إنما تصح بعد بذل المجهود»، وقريب من هذا: «اشتباه الراحة وإلقاء حمل الكل، فيظن صاحبه أنه متوكل، وإنما هو عامل على عدم الراحة، وعلامة ذلك أن المتوكل مجتهد في الأسباب المأمور بها غاية الاجتهاد، مستريح من غيرها لتعبه بها، والعامل على الراحة آخذ من الأمر مقدار ما تندفع به الضرورة. وتسقط به عن مطالبة الشرع، فهذا لون، وهذا لون»^(٤).

ومنها: اشتباه الرضى عن الله بكل ما يفعله بعبد - مما يحبه ويكرهه - بالعزم على ذلك وحديث النفس به، وذلك شيء والحقيقة شيء آخر، كما يحكى عن أبي سليمان أنه قال: «أرجو أن أكون أعطيت طرفاً من الرضى، لو أدخلني النار لكنت بذلك راضياً،

(١) «المدارج»: (١٣٣/٢).

(٢) «الفتاوى»: (١٨ / ١٠).

(٣) «الفتاوى»: (٢٠ / ١٠).

(٤) «المدارج»: (١٣٣/٢).

فسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية يقول: هذا عزم منه على الرضى وحديث نفس به، ولو أدخله النار لم يكن من ذلك شيء، وفرق بين العزم على الشيء وبين حقيقته»^(١).

الطريق إلى التوكل:

فإن قال قائل: كيف يصل الإنسان إلى التوكل، وما هي الطريق إليه؟

قبل الإجابة عن هذا السؤال لا بد أن نشير هنا إلى حقيقة هامة وخطيرة، وهي أن أعمال القلوب أشق على الإنسان من أعمال البدن، فالبدن تبعاً لقلبه، كما أن الشبهات في أعمال القلب أخطر وأكثر، وعلاج القلب من أمراضه أعسر من علاج البدن من أمراضه، ورياضة البدن أيسر من رياضة النفس والقلب بكثير، ولهذا فإن الطريق إلى هذا العمل القلبي، شاقة إلا على من يسرها الله عليه، كما أنها تحتاج إلى تربية إيمانية طويلة متأنية، وتحتاج إلى مواقف تكشف عن مدى ما ارتقاه في سلم هذه الدرجة الرفيعة، وهذه بعض المعالم من كلام ابن القيم رحمه الله تعالى، وأجزل له المثوبة، لبلوغ هذا الهدف السامي.

الدرجة الأولى: وذلك أن يعرف العبد ربه وصفاته: ومن قدرته، وكفايته وقيوميته، وانتهاء الأمور إلى علمه، وصدورها عن مشيئته، وقدرته. وهذه المعرفة أول درجة يضع العبد بها قدمه في مقام التوكل.

ولذلك لا يصح التوكل ولا يتصور من فيلسوف، ولا من القدريّة النفاة القائلين: بأنه يكون في ملكه ما لا يشاء، ولا يستقيم أيضاً من الجهمية النفاة لصفات الرب جلّ جلاله، ولا يستقيم التوكل إلا من أهل الإثبات. فكل من كان بالله وصفاته أعلم وأعرف، كان

(١) «المدارج»: (٢/ ١٣٣).

توكله أصح وأقوى.

الدرجة الثانية: إثبات في الأسباب والمسببات، وليعلم أن التوكل - حاله حال الدعاء - من أعظم الأسباب في حصول المطلوب.

وبيان علاقة الأسباب في حصول المطلوب، وبين ما كتب في القدر، أن الله: «قضى بحصول الشيء عند حصول سببه من التوكل والدعاء - أو أي سبب آخر - فنصب الدعاء والتوكل سببين؛ لحصول المطلوب وقضى الله بحصول الولد إذا جامع الرجل من يجلبها، فإذا لم يجامع لم يخلق الولد».

الدرجة الثالثة: رسوخ في مقام توحيد التوكل. فعلى قدر تجريد التوحيد: تكون صحة التوكل، فإن العبد متى التفت إلى غير الله، أخذ ذلك الالتفات شعبة من شعب قلبه، فنقص من توكله على الله بقدر ذهاب تلك الشعبة.

الدرجة الرابعة: اعتماد القلب على الله، واستناده إليه، وسكونه إليه، بحيث لا يبقى فيه اضطراب من تشويش الأسباب، ولا سكون إليها، بل يخلع السكون إليها من قلبه، ويلبسه السكون إلى مسببها، وعلامة هذا أن لا يبالي بإقبالها وإدبارها، ولا يضطرب قلبه، ويخفق عند إدبار ما يجب منها، وإقبال ما يكره، لأن اعتماده على الله، وسكونه إليه، واستناده إليه، قد حصنه من خوفها ورجائها.

الدرجة الخامسة: حسن الظن بالله عز وجل. فعلى قدر حسن ظنك بربك ورجائك له، يكون توكلك عليه، ولا يتصور التوكل على من ساء ظنك به، ولا التوكل على من لا ترجوه.

الدرجة السادسة: استسلام القلب له، وانجذاب دواعيه كلها إليه، وقطع منازعته. فالاستسلام كتسليم العبد الدليل نفسه لسيده، وانقياده له، وترك منازعات نفسه وإرادتها مع سيده.

الدرجة السابعة: التفويض وهو روح التوكل ولبه حقيقته، وهو إلقاء الأمور كلها إلى الله، وإنزالها به، طلباً واختياراً، لا كرهاً واضطراراً، بل كتفويض الابن العاجز الضعيف المغلوب على أمره: كل أموره إلى أبيه، فهو يرى أن تدبير أبيه له خير من تدبيره لنفسه، وقيامه بمصالحه وتوليّه لها خير من قيامه هو بمصالح نفسه وتوليّه لها، فلا يجد له أصلح ولا أرفق من تفويضه أموره كلها إلى أبيه، وراحته من حمل كلفها وثقل حملها، مع عجزه عنها، وجهله بوجوه المصالح فيها، وعلمه بكمال علم من فوض إليه أمره وقدرته وشفقته، فإذا قدمه في هذه الدرجة، انتقل منها إلى درجة الرضا، وهي:

ثمرة التوكل:

فإذا توكل الإنسان على الله عزّ وجل، فإنه سينال حلاوة في قلبه، ويجني من ثمرات التوكل ما الله به عليم، ومن أعظم هذه الثمرات: الرضى، وهو -أي الرضى- كما قال ابن القيم رحمه الله: «سكون القلب إلى قديم اختيار الله تعالى للعبد أنه اختار له الأفضل، فيرضى به. قاله ابن عطاء»^(١).

وقال ابن جزى: «ثم إن فوق التوكل التفويض؛ وهو الاستسلام لأمر الله تعالى بالكلية، فإن المتوكل له مراد واختيار، وهو يطلب مراده باعتماده على ربه، وأما المفوض فليس له مراد ولا اختيار، بل أسند المراد والاختيار إلى الله تعالى فهو أكمل أدباً مع الله تعالى»^(٢).

التوكل من أعم المقامات تعلقاً بالأسماء الحسنى:

فإن له تعلقاً خاصاً بعامة أسماء الأفعال، وأسماء الصفات. وقد مرّ أن من لا يعتقد بعلم

(١) «المدارج»: (٢/ ١٨٢).

(٢) «التسهيل»: (١/ ٢١٩).

الله وإحاطته بكل شيء صغيره وكبيره، لا يتصور منه التوكل.

وكيف يتوكل على الله ويعتمد عليه في تيسير أمر من الأمور من لا يعتقد بأن الله على كل شيء قدير، وأن حكمه نافذ، ولا راد لأمره.

وكيف يتوكل على من لا يؤمن بأنه حكيم في أفعاله خبير بكل شيء، ومن لا يعتقد بأن الله هو وحده النافع الضار، المانع المعطي، المعزّ المذل، فإن قلبه، -ولا ريب- سالتفت إلى من يظن أنه يمنع أو يعطي، بل وينفع أو يضر، وكيف يتوكل عليه مثل هذا في: ((إذلال أعداء دينه وخفضهم ومنعهم أسباب النصر)).

ومن لا يعتقد بأن الله رحمن، رحيم، رؤوف، ودود، فكيف يرجوه ويعتمد عليه في رحمته إياه، وكشف ما به من ضر.

ولو ذهبنا نستقصي أثر الإيمان بالأسماء والصفات في توكل العبد لطال المقام، وموضوع أثر الإيمان بالأسماء والصفات في حياة العبد، جدير بأن يبحث وتكتب فيه الكتب.

وختاماً:

وفي هذه الخاتمة أذكر نص سياق حديث السبعين ألفاً: عن حصين بن عبد الرحمن: قال: كنت عند سعيد بن جبير، فقال: أيكم رأى الكوكب الذي انقض البارحة، قلت: أنا؛ أما أني لم أكن في صلاة، ولكني لدغت. قال: فماذا صنعت؟ قلت: استرقيت. فقال: فما حملك على ذلك؟ قلت: حديث حدثناه الشعبي، فقال: وما حدثكم الشعبي؟ قلت: حدثنا عن بريدة بن الحصيب الأسلمي أنه قال: لا رقية إلا من عين أو حمة، فقال: قد أحسن من انتهى إلى ما سمع». ولكن حدثنا ابن عباس عن النبي ﷺ «قال عرضت عليّ الأمم فرأيت النبي ومعه الرهط، والنبي ومعه الرجل والرجلان، والنبي وليس معه أحد، إذ رفع لي سواد عظيم، فظننت أنهم أمتي، فقليل لي: هذا موسى وقومه، ولكن انظر إلى الأفق فظنرت، فإذا سواد عظيم، فقليل لي: انظر إلى الأفق الآخر فإذا سواد عظيم، فقليل لي: هذه أمتك ومعهم سبعين ألفاً يدخلون الجنة بغير حساب ولا عذاب، فقال بعضهم: لعلهم الذين صحبوا رسول الله ﷺ، وقال: بعدهم لعلهم الذين ولدوا في الإسلام، ولم يشركوا بالله وذكر أشياء، فخرج عليهم رسول الله ﷺ، فقال: ما الذي تخوضون فيه؟ فأخبروه، فقال: (هم الذين لا يرقون ولا يسترقون - وفي رواية ولا يكتوون - ولا يتطيرون وعلى ربهم يتوكلون)، فقام عكاشة بن محصن فقال: ادع الله أن يجعلني منهم؟ فقال: (أنت منهم)، ثم قام رجل آخر، فقال: ادع الله أن يجعلني منهم، فقال: (سبقك بها عكاشة) رواه البخاري ومسلم وهذا لفظ مسلم^(١).

فكان سعيد بن جبير أنكر على حصين بن عبد الرحمن استرقاءه، وعدوله عن الأولى وأورد له الحديث مرشداً إياه إلى هذه الدرجة وترك الاسترقاء، توكلأ، حتى يكون من السبعين ألفاً، فنحن بحاجة أيضاً أن نتواصى بما هو أولى، وإن لم يكن حراماً أو مكروهاً، حتى نعتاد على معالي الأمور ورفيع الدرجات والله تعالى أعلم.

(١) النووي على مسلم: (٩٤/٣).